3

المنافسات الرياضية

في عصر يوم مشمس من عام 1852، تسابقت مجموعتان من المجذفين في بحيرة وينيبيسوكي، وكانت إحداهما من هارفاد والأخرى من ييل. ولعل هؤلاء الطلاب لم يدركوا وقتها أنهم يشاركون في أول مسابقة رياضية بين الكليات الجامعية في الولايات المتحدة. ومع أن حضور المنافسة كان مجانياً، ولم يكن هناك مصورون تلفزيونيون يقومون بنقلها، إلا أن الحدث أدى إلى آثار تجارية بكل تأكيد، حتى في ذلك الزمان. كان هذا السباق من بنات أفكار أحد مالكي السكك الحديدية وأحد المستثمرين في تطوير العقارات، إذ أمل في الاستفادة من إقامة هذا العرض الرياضي من أجل جذب اهتمام الجمهور إلى سحر جنوب نيوهامبشاير. استخدم الرجل حنكته في إقناع الرياضيين بالتنافس فيما بينهم، فعرض عليهم دفع جميع نفقاتهم، وإعطائهم «جوائز سخية»، و«مشروبات قدر ما يشاؤون».

وانطلاقاً من هذه البداية المتواضعة أصبحت المنافسات الرياضية بين الكليات- كرة القدم وكرة السلة خاصةً- مجالاً كبيراً للنشاط التجاري في جامعات كثيرة، فجذبت جمهوراً ضخماً، وحققت عائدات بملايين الدولارات سنوياً. وكانت هذه المنافسة بالطبع حالة خاصة في أحد معانيها، فقد أثرت على عدد قليل من الطلاب، وأدت إلى مجموعة من النشاطات مستقلة تماماً عن المهمة الأساسية للتعليم والبحث. لكن المنافسات الرياضية- كما تمارسها معظم الجامعات الكبرى -هي أقدم أشكال إضفاء الصفة التجارية في التعليم العالي الأمريكي. وبذلك فهي تحمل لنا دروساً مهمة عن مساعي جني المال من النشاط الجامعي، والأخطار التي تنطوي عليها هذه المساعي، حتى على أبرز المؤسسات.

ونمت الألعاب الرياضية الجامعية بصورة سريعة بعد الحرب الأهلية. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت معظم المهرجانات المرافقة للبرامج الرياضية الطويلة

مرئيـةً للجميع: من المدربين المتخصصين، وجداول التدريب، ورسوم القبول، ومكاتب التوظيـف المأجـورة، إلى المنح الدراسية للرياضيين الواعديـن[1]. وأصبح للفوز أهمية بالغة. فقد قام وليام ريني هاربر- رئيس جامعة شيكاغو، الذي سيصبح أسطورة فيما بعد- بتعيين آموس آلونزو شتاغ أول مدرب كرة قدم في الجامعة، وأوعز إليه بـ «إنشاء فرق يمكن إرسالها في أنحاء البلاد لتهزم جميع الكليات»[2]. وفي تلك الأيام التي كانت تتميز بقدر كبير من الانفتاح، لم تتورع بعض الكليات عن استخدام المرتزقة الجوالين لتحسـين فرصها. ولجأت في توقها للفـوز إلى «إلباس ملابس فريق كرة القدم لصبي الجـزار أو اللحام أو صانع المراجل، بـل لموظف المبيعات أيضاً»[3]. وقد أحبهم الطلاب والخريجون. ففي التسعينات من القرن الماضي، حضر 40000 شخص مباراة البطولة في نيويـورك سيتي، «وقد ضجت مدرجات الكليات المكتظة بمشجعي (الأبطال) الذين لم ترهم الكلية قط إلا أثناء مواسم مباريات كرة السلة وكرة القدم»[4].

وكانـت كرة القـدم الأمريكية في السنـوات الأولى من القـرن العشرين أكثر عنفاً ممـا هي عليـه اليوم. ويتذكر المراقبـون مشاهدة أعضاء الفريـق وهم «يقفزون على اللاعبين المنحنين فوق الأرض بركبهم، ويضربونهم بقبضات أيديهم»[5]. كما ظهرت نماذج جديدة مثل «الإسفين الطائر» أدت إلى وفاة واحد وعشرين شخصاً سنة 1904 وحدها. وبعد سنة واحدة، دعا الرئيس تيودور روزفلت إلى اجتماع لرؤساء الكليات في البيـت الأبيض من أجل النظر في سبل إيقاف الفوضى. ونشأ عن هذه المحاولات عام 1906 مـا يدعى اليوم بالرابطة الوطنية لرياضات الجامعات (NCAA) المسؤولة عن وضع قوانين موحدة تضبط الألعاب الرياضية الجامعية.

وأصبحـت منافسات كرة القدم بين الكليـات أكثر وحشية، إلى درجة جعلت بعض رؤساء الكليات يتخذون موقفاً عاماً ضدها. ففي هارفارد حاول الرئيس تشارلز دبليو إليـوت إلغاء المنافسات الرياضية لأنهـا «أصبحت لعبة وحشية محبطة مليئة بالغش»، لكـن المجالس الحاكمة في الكلية منعتـه من ذلك[6]. واستطاعت كـرة القدم -إضافة إلى كونهـا لعبة شعبية بين الطلاب والخريجين- أن تشـكل دعاية اعتقد كثيرون أنها تساعد الكليات في التنافس على الطلاب، وهذا ما جعلها محبوبة لدى فريق من أمناء

الجامعات. وقد ذكر هنري بريتشت عام 1911 أن هؤلاء الرؤساء القلة الذين حاولوا الدفاع عن «الأهداف التعليمية السليمة» كثيراً ما أقيلوا «بسبب المطالبة الشعبية بزيادة أعداد (الطلاب) أو الفرق الرياضية الفائزة»[7].

ومع إحكام كرة القدم والألعاب الرياضية الجامعية قبضتها على الكليات الأمريكية، تقرر السعي إلى زيادة الإيرادات أكثر فأكثر. فراحت الجامعات تبني ملاعب أكبر لجذب مزيد من الجمهور الذي يدفع المال لمشاهدة المباريات. وابتعد الطلاب بالتدريج عن«خط الخمسين يارد»،لتوفير مكان لـ «المشجعين» الذين يسهمون بالمال في البرنامج الرياضي. وفيما بعد أضافت الأقسام الرياضية منصات فاخرة، لإغواء المانحين من رجال الأعمال وغيرهم من المشجعين الأثرياء القادرين على دفع مبالغ ضخمة لقاء الجلوس في أماكن مميزة، مع توفير خدمة المشروبات والأطعمة. وجاءت الإذاعة ثم التلفاز بأعداد متزايدة من العقود المربحة لصالح الكليات التي لديها فرق جيدة تستطيع اجتذاب جمهور على مستوى البلاد كلها. وتفاوضت الجامعات على اتفاقيات مع مصنعي ملبوسات أديداس ونايكي وريبوك للحصول على معدات مجانية ومبالغ نقدية، مقابل جعل فرقها ترتدي شعارات خاصة بهذه الشركات أثناء المنافسات الرياضية. وتضاعفت ألعاب الكريكيت، مضيفة مزيداً من إيرادات التلفاز فزادت على عشرة ملايين دولار من أجل الفرق التي يمكنها حظها الوافر من الفوز بدعوة إلى إحدى المنافسات البارزة في الموسم القادم. وفي الوقت نفسه ظهرت نهائيات «مارش مادنس» السنوية لكرة السلة لتحظى بنجاح لم يسبق له نظير، فاجتذبت جمهوراً كبيراً جداً جعل الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات تفاوض على عقد حصري لمدة إحدى عشرة سنة مع مدرسة كولومبيا للأعمال (CBS) لقاء مبلغ سخي بلغ ستة بلايين دولار.

وهم الربحية

مع ارتفاع الإيرادات، سرعان ما شعرت الكليات بالمسؤولية عندما أدركت أن جني المال يتطلب توفر قدر كبير من المال أصلاً. فقد احتاجت الفرق الناجحة إلى توظيف مدربين برواتب مرتفعة من أجل تطوير إمكانياتها. وفي عام 2001، أفادت لجنة

الفارس (وهي مجموعة من الشخصيات البارزة اجتمعت لمحاولة إصلاح الألعاب الرياضية الجامعية) أن ما يقارب ثلاثين مدرباً في كرة القدم وكرة السلة كانوا يجنون أكثر من بليون دولار سنوياً، وهو مبلغ يساوي أضعاف ما يتقاضاه معظم رؤساء الكليات[8]. وزاد عدد المدربين تدريجياً لكي يقدموا للرياضيين توجيهات شخصية أكثر تخصصاً. وأصبحت ملاعب التدريب صالحة للاستخدام- مهما تكن حالة الطقس- لإقامة برامج جدية في لعبة كرة القدم، إلى جانب غرف رفع الأثقال، مع المدربين، حيث يستطيع الرياضيون المشاركة في برامج التدريب وبناء الأجسام التي تستمر على مدار السنة. وقد قال جيم ويفر مدير الفرق الرياضية في «فيرجينيا تيك»: «إن أنت لم تعمل على رفع مستوى مرافقك، فأنت في تراجع»[9].

غير أن ارتفاع تكاليف الحفاظ على البرنامج الرياضي، جعل من الصعب على الجامعات تحقيق نجاح مالي حقيقي من الألعاب الرياضية الرئيسة. ومع أن العديد من الكليات الأولى في التصنيف الرياضي تقول إنها تجني المال من برامجها الرياضية في كرة القدم والسلة، إلا أن أكثر الكليات لا تحقق هذا الربح، وخاصة إذا أجرينا حساباً دقيقاً لتكاليف الرأسمالية لمرافقها[10]. قلة من الجامعات فقط تجني ربحاً من برامجها الرياضية، مثل: «فلوريدا ستيت»، و«نوتردام»، ولعل عددها كلهات لا يربو على العشرين، لأن الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات تشترط على الكليات الأولى في التصنيف الرياضي أن يكون لديها أربعة عشر فريقاً كحد أدنى؛ لكن عدداً قليلاً من هذه الفرق يجذب اهتماماً كافياً من جانب المتفرجين أو المحطات التلفزيونية، فيخرج دون ربح أو خسارة. بينما نجد أن بعض المؤسسات -مثل جامعة بوفالو- حاولت رفع مستواها ليصل إلى المستوى الأول في التصنيف الرياضي، فانتهت بتكبد خسائر مالية كبيرة.

ويقدم وولتر بايرز الرئيس السابق للرابطة الوطنية لرياضات الجامعات وصفاً ملائماً للوضع الناتج فيقول: «المال يولد المال، لكن يبدو أنه لا يوجد مال يكفي المنافسات الرياضية بين الكليات. فالكليات التي تحقق إيرادات صافية على الدوام -مثل نوتردام وبين ستيت وميتشيغان ونبراسكا- وضعت مستويات إنفاق متزايدة

باستمرار، من شأنها تدمير ميزانيات معظم الكليات الأخرى التي تجهد من أجل البقاء»[11]. كما لاحظ جيمس شولمان ووليام باون في سياق دراستهما التجريبية التفصيلية للألعاب الرياضية الجامعية بعد دراسة المعطيات أن: «المنافسات الرياضية هي مشروع أعمال سيء من حيث تحقيق الأرباح»[12]. إن أولويات نهائيات المنافسات الرياضية بين الكليات التي تستغرق زمناً طويلاً تمثل دعوة للفساد. فالمدربون يخضعون لضغط شديد لتحقيق الفوز، من أجل الحفاظ على وظائفهم. وكذلك الأمر بالنسبة لمديري الفرق الرياضية، الذين يجب عليهم العمل على ملء المدرجات، وجذب التغطية التلفزيونية، من أجل جني الإيرادات اللازمة لتلبية تكاليف البرنامج الباهظة. وبينما تعاني مكاتب القبول من إلحاح على قبول طلاب رياضيين مؤهلاتهم الأكاديمية أدنى من المؤهلات المطلوبة بكثير. فعلى كل معنيٍّ بالأمر أن يقوم بدوره لتسجيل الرياضيين البارزين الذين اكتسبوا أهمية كبرى، من أجل تحقيق النجاح على أرض الملعب، وجذب أكبر عدد من الجمهور. ولا عجب في أن المدربين يتهمون مراراً بمحاولة إغواء النجوم الرياضيين المرتقبين، ويعرضون عليهم مالاً من «تحت الطاولة». ولا عجب في أن تظهر بين حين وآخر فضائح عن تغيير الدرجات، أو الغش في الامتحانات، أو عن التلاعب بنسخ الوثائق الرسمية أيضاً لجعل الرياضيين الموهوبين مقبولين، وإبقائهم مؤهلين للعب دائماً.

محاولة الحفاظ على النظام

تتولى الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات مهمة لا يقدرها كثيرون حق قدرها؛ ألا وهي وضع القوانين وإنفاذها للحفاظ على الاستقامة والنزاهة في البرامج الرياضية. لكن هذه الرابطة لم تتمتع بسلطة إنفاذ حقيقية حتى عام 1948. وبالنتيجة لم يأخذ كثير من المعنيين هذا القانون بعين الاعتبار- إلى درجة أدت إلى إلغائه في النهاية- برغم أنه كان يحظر جميع المنح الرياضية وغيرها من الإعانات المالية للرياضيين. وبعد إضافة آليات إنفاذ القانون عام 1948، أصبح تاريخ المؤسسة قصة من المحاولات المتكررة لإستصدار القوانين، لا تلبث أن تواجه بمحاولات أكثر دهاءً للالتفاف عليها.

وكمـا يلاحظ رئيس ولاية نيومكسيكو: «تستطيع الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات سد ثغرة، لكن شخصاً ما سيحفر غيرها»[13].

وازداد حجم مجموعة القوانين عاماً، بعد عام، فأصبحت تضم مئات الصفحات. وزاد معهـا مقدار الغش لدى عدد من المدربـين ومديري الفرق الرياضية والخريجين وغيرهـم. ولا أحـد يعلـم تماماً عدد المـرات التي خرق فيهـا القانون. لكـن الرابطة وجهـت في الثمانينيات لومـاً أو عقوبة لأكثر من نصف الجامعات الأولى في التصنيف الرياضي، أو وضعتها تحت المراقبة بسبب خرق قوانينها[14]. ويقول وكيل أحد اللاعبين المحترفين: «الكل يحصل على المال ويوقّع. وإذا قال أحد غير ذلك فهو في الحقيقة غبي أو أعمـى أو كاذب»[15]. وعلـى الرغم مـن أن موظفي الكليات يبذلـون جهوداً مستمرة لتحسـين النظـام، إلا أن زعيـم الرابطة- لمدة طويلـة- وولتر بايرز أفـاد بأن «حركة إصلاح الألعاب الرياضيـة الجامعية التي امتدت على 90 عاماً تقريباً تواصلت بشكل ملحوظ. لكنها لم تصلح الشيء الكثير».[16]

ولحسـن الحظ لم تنتشر الضغوط وحـالات الفساد البسيط- في نهائيات الألعاب الرياضية الجامعية- انتشاراً كاملاً في جميع المؤسسات. فالرابطة الوطنية لرياضات الجامعات تقول إن ثمة كثيراً من الكليات التي تحتل الفئة الثالثة في التصنيف الرياضي لا تسمـح بـأي منحة رياضية، ولا تحـاول كسب المال من برامجهـا. وقد عمدت بضع جامعات كبرى -مثل جامعة شيكاغو، وجونز هوبكينز، ومعهد ماساتشوستس للتقنية، وواشنطـن سانت لويس- إلى تقليـل تركيز الإعتماد على الألعاب الرياضية إلى درجة إهمـال خطر الأخطـاء الفادحة. بينما أبقت بعض المؤسسـات الأخرى المعروفة- مثل تلـك التي تشـترك في «دوري آيفي»- علـى برنامج رياضي نشط بـين الكليات، لكنها نظمت نفسها بشكل صارم نوعاً ما- وإن ترافق ذلك مع تكاليف كبيرة - لضمان جودة فرقها، وتحقيق الإيرادات.

وعلى الرغم من الاستثناءات العديدة، إلا أن ما يربو على مئة مؤسسة كانت طرفاً في هـذا الضغـط الشديد ضمن المنافسـات الرياضية بين الكليـات إلى حد يتضارب مـع المبـادئ الأكاديمية تضارباً خطـيراً. وشمل ذلك تقريباً كـبرى الجامعات العامة

كلهـا. بينما قامت معظـم الجامعات الأخرى بتغيير معاييرهـا النظامية إلى حد ما، مـن أجل الفوز على أرض الملعب، أو من أجل مواكبة المنافسة على الأقل. بل إن كليات العلوم الإنسانية الصغيرة راحت تقبل أعداداً كبيرة من الطلاب كل عام «بتوصية من المدربـين». وهذه إشارة إلى أن كثيراً من الطلاب ما كانـوا ليحصلوا على القبول لولا مهاراتهـم الرياضيـة. وفي غضون ذلك، أدت كلفة المنافسـات الرياضية بين الكليات إلى تقليـل المبالغ المتاحة للخدمات الاجتماعية والفرق الموسيقية والمسرح وغيرها من النشاطات غير المنهجية، الجديرة بالرعاية والاهتمام.

التكاليف الأكاديمية

إن أبرز التكاليف المترتبة على إقامة برنامج ناجح يحقق الإيرادات، هي التضحية بمعايير القبول الجامعي النظامية. فقد كان متوسط درجات اختبار التقويم الأكاديمي لأعضـاء فرق كرة القدم وكرة السلة ضمن جامعـات عامة مختارة، مثل «بين ستيت» و«ميتشيغـان»، أقـل بـ 237 نقطـة من الوسطي المطلـوب للسنة بكاملهـا، وذلك وفقاً لبيانات الصف لعام 1993، التي قام بجمعها جيمس شولمن وويلام باوين[17]. بل كانت الفجوة أكـبر في الجامعات الخاصة المصنفة في المستـوى الأول رياضياً، مثل «ديوك» و«ستانفـورد»، فوصلـت إلى 307 نقطة لدى أفضل لاعبي كرة السلة، و292 نقطة لدى لاعبـي فريق كرة القدم[18]. ومع مـرور السنين توسعت الفروقـات بشكل تدريجي، في جميـع المدارس المشاركة في نهائيات المباريات الجامعية تقريباً، بل وفي جميع الكليات المصنفة رياضياً في المستوى الثاني والثالث*[19].

ومثلمـا يتوقع المرء من انخفاضـ درجات اختبار تقويمهـم الأكاديمي، فإن الأداء الأكاديمـي للرياضيين يميـل إلى أن يكون أقل بكثير من أداء زملائهم، وخاصة ضمن

*كانت الفجوات في درجات اختبار اللاعبين في معظم الألعاب الرياضية «الأقل أهمية» التي لا تحقق أرباحاً مالية، أقل وضوحاً بكثير في الكليات ذات التصنيف الرياضي المتقدم، ولم تشهد زيادة كبيرة، على الرغم من أنها زادت على مئة نقطة في المصارعة وكرة السلة والتنس وعدد من الألعاب الرياضية الأخرى. ونلاحظ أيضاً فجوات بلغت 100 نقطة في المصارعة والتنس ضمن كليات «دوري آيفي»، بل في كليات الفنون الحرة الصغيرة أيضاً. وبرغم ذلك لم يبد أن هذه الفروقات كانت تزداد بدورها. عد إلى جميس إل. شولمن ووليام جي. باومين، لعبة الحياة: الألعاب الرياضية الجامعية والقيم التعليمية (2001)، الصفحة 357.

الكليات الأولى في التصنيف الرياضي، مع زيادة ثابتة في هذا حجم الاختلاف. ويبدو أن متوسط درجات معظم الرياضيين المستجدين من الذكور بين طلاب المدارس الأولى في التصنيف الرياضي لعام 1951 بلغ نسبة 48%بين زملائهم في السنة، وفقاً لشولمن وباوين، وهذا رقم قريب جداً من متوسط الأداء المسجل من أجل جميع طلاب الكلية(20). أما بعد خمس وعشرين سنة فقد تراجع أداء الطلاب الرياضيين الذكور ليصبح 40%، فقط، ثم تراجع مرة أخرى إلى 34% من أجل الطلاب المقبولين في سنة 1989. (بل إن أداء الرياضيين من الذكور في الألعاب الرياضية البارزة كان أسوأ من هذا، إذ لم يسجلوا سوى 25% من أجل المستجدين لعام 1989)[21].

ولم تنجم هذه النتائج عن قبول الرياضيين من ذوي المؤهلات الأكاديمية الضعيفة فقط. فالرياضيون الذكور في الألعاب الرياضية البارزة، بل وفي الألعاب الأقل أهمية في جميع أنواع الكليات المختارة -باستثناء الجامعات العامة الأولى في التصنيف الرياضي- يميلون إلى تحقيق درجات أقل بكثير مما قد يتوقعه المرء من سجلهم الدراسي الممتاز ودرجاتهم المرتفعة في اختبار القدرات الدراسية*[22]. وليس سببَ ذلك الأداءُ المخيب للآمال بمفهوم تماماً. لكن أحد التفسيرات المقبولة هو أن معظم الرياضيين في كليات اليوم يجدون سيلاً من الفرص أمامهم، فيختارون الكلية من أجل برنامجها الرياضي وليس الأكاديمي، وتستمر الألعاب الرياضية في استيعابهم بشكل أكبر بكثير مما قد تحققه لهم المواد التي درسوها في مقرراتهم الدراسية. وهم يرون أن الأعمال الدراسية تشغلهم عن أعمالهم الحقيقية، ألا وهي الفوز في الملاعب.

* لحسن الحظ أن الفجوة بين لاعبات الرياضة وزميلاتهن كانت أصغر بكثير مما لدى الرياضيين في درجات الاختبارات الفصلية والأداء الأكاديمي. ولم يحدث أن زادت هذه الفجوة بشكل كبير إلا في كليات التصنيف الرياضي الأول، حيث كانت لعبة كرة السلة للإناث تقترب أكثر وأكثر من مستوى لعبة الذكور المتميزة بالضغط الشديد. وعموماً فإن الترتيب الأكاديمي للاعبات الرياضة في كل أنواع الكليات بقي أعلى من 40% من أجل المستجدين لعام 1989.

obeikandi.com

وكذلك فإن معدلات تخرج الرياضيين في كبرى البرامج المربحة أقل بكثير مما يجب. ففي أواخر التسعينيات -وفقاً للجنة الفارس- لم يحصّل الدرجة الجامعية من الكليات الأولى في التصنيف الرياضي سوى 34% من لاعبي كرة السلة، و48 %من لاعبي كرة القدم في ست سنوات[23]. لكن هذه الأرقام ليست أقل بكثير من أرقام غيرهم من الطلاب، على أنها تثير القلق، لأن معظم هؤلاء الرياضيين يحصلون على منح دراسية كاملة (وبذلك يقل كثيراً احتمال انقطاعهم عن الكلية لأسباب مالية)، ناهيك عن تلقيهم إشرافاً كاملاً من أجل مساعدتهم في أعمالهم الدراسية. فضلاً على ذلك، وعلى الرغم من أن الطلاب الآخرين غالباً ما ينتقلون إلى كليات أخرى ويتخرجون في نهاية المطاف، فإن الرياضيين لا يسعهم ذلك دون أن يخسروا أهليتهم لسنة كاملة. وهكذا يقل احتمال أن يحصل لاعبو كرة القدم وكرة السلة على شهادة جامعية بدرجات ممتازة أو جيدة مقارنة بزملائهم، مع أنهم يتمتعون بميزات خاصة تعزز فرصهم في الحصول على الشهادة الجامعية.

وكذلك فإن الضغط للفوز في نهائيات المنافسات الرياضية يساعد في خلق ثقافة خاصة بالرياضيين المعنيين، تجعل حصيلتهم العلمية أقل مما يحصل عليه زملاؤهم. فهم يقضون معظم أوقاتهم أثناء الموسم الرياضي إما مشاركين في الألعاب، أو مسافرين من أجل اللعب خارج الكلية. كما أن الزمن الذين تتطلبه الألعاب الرياضية -بما في ذلك التدريب في خارج موسم اللعبة- يجعل من العسير عليهم أخذ مقررات صعبة، أو المشاركة في انشاطات لامنهجية مثل زملائهم[24]. فنراهم في أكثر الكليات يختارون في معظم سنواتهم مقررات -من قبيل «إدارة الألعاب الرياضية»- لا تقارن إلا فيما ندر من حيث الصرامة الأكاديمية ببقية المقررات النظامية في الكليات.

ويصف فريد آكرز -وهو أحد مدربي كرة القدم السابقين في جامعة تكساس- الفلسفة السائدة ضمن برامج الألعاب الرياضية الأولى في التصنيف الرياضي فيقول: «يعتقد معظم المدربين أن أفضل طريقة للفوز هي وضع لاعبيهم في أكثف برنامج تدريبي على الإطلاق، فيجعلونهم يتدربون من الفجر حتى الغسق، بل حتى

الليـل»[25]. لذلك صار تحصيـل الرياضيين الجامعيين بعيداً تمامـاً عن تحصيل بقية زملائهـم مـن الطلاب. وقـد قال مدرب كـرة القدم في ولايـة آيوا مخاطبـاً مراسل سبورتـس إللاستريتـد (Sports Illustrated): «إن نسبـة لاعبـي كـرة القدم الذين يذهبـون إلى الكليات من أجـل تلقي العلم لا تتجاوز 20 %. بل قـد تكون هذه النسبة مبالغاً فيها»[26]. إن أكثر المدربين لا يريدون إشغال لاعبيهم بالواجبات الدراسية. فقد جاء على لسان سوني راندل، عندما كان مدرباً لفريق كرة القدم في جامعة فيرجينيا: «لم نعـد نقبل بإعانة الشباب الذين يريدون المجيء إلى الكلية ليكونوا طلاباً بالدرجة الأولى ورياضيين بالدرجة الثانية»[27].

وخلاصة القول: إن الطالب -في الألعاب الرياضية البارزة- ينشغل بلعبته انشغالاً تامـاً لا ييسر لـه اكتساب التحصيل العلمـي الذي يجنيه الطلاب مـن الحضور إلى الكليـة، وإن تمكن هذا الطالب مـن التخرج. يقول أحد لاعبي كـرة السلة في جامعة تولسـا: «المدربون في الكلية يركزون أشد التركيـز على الفوز وعلى الأموال التي يأتي بهـا. وهم وإن لم يحققوا الفوز فقد يمكنهم الحصول على جائزة الحذاء الرياضي. وهكـذا فهم ينقلـون هذا الضغط إلينا نحـن الرياضيين... ففـي كل ليلة أذهب إلى النـوم فأبدأ التفكير في كـرة القدم. هذا ما تفعله الألعـاب الرياضية الجامعية بك؛ إنهـا تستـولي على عقلـك»[28]. وليس من المدهش أن تذكر دراسة أعدهـا اثنان من مديـري الجامعـات أن «التقارير تشـير إلى أن تقدم الرياضيـين بوصفهم طلاباً في الكلية كان أقل، وأن مشاركاتهم في الأحداث الثقافية أو متابعة الاهتمامات الجديدة، أو اللقـاء بأشخاص جدد من خلفيـات ثقافية مختلفة ،محدودة كلها مقارنة بغيرهم من الطلاب»[29].

وسيدافع مناصرو الألعاب الرياضية الجامعية أن قضاء الرياضيين ساعات طويلة في ممارسـة الرياضة بهدف تحقيق المجـد، والحصول على مكافآت أخرى من لعبهم في فريـق متميز يأتـي نتيجة اتخاذ قـرار مدروس. لكن طلاب المرحلـة الجامعية ما زالوا في سن المراهقـة، ولعلهم غير قادرين على اتخاذ قرارات سليمة مدروسة تتعلق بمسارهـم المهنـي. وهذا ما أشـار إليه آدم سميـث قبل أكثر من مئتـي سنة، محاولاً

توضيح السبب الذي يجعل ذلك العدد الكبير من الشباب البارعين يحاولون أن يصبحوا محامين برغم أن فرص نجاحهم في هذا الأمر تتكشف عن ضعف شديد فيما بعد[30]. ويبذل كثير من لاعبي كرة القدم وكرة السلة جهوداً مكثفة غير عادية لبناء أجسامهم والتدرب على لعبتهم، من أجل متابعة مهنة مربحة عندما يصبحون لاعبين محترفين. ويعتقد قسم كبير ممن يلعبون ضمن الفرق الأولى -في التصنيف الرياضي الجامعي- أنهم سينجحون؛ لكن أملهم عقيم. فأقل من اثنين بالمئة من لاعبي كرة القدم، وخمسة بالألف فقط من لاعبي كرة السلة يتم اختيارهم في فريق من فرق المحترفين. كما أن من يستطيع الاستمرار منهم في فرق المحترفين مدة تسمح بجني مبلغ محترم من المال أقل من هذه النسب.

ويتهم عدة نقاد الكليات بأنها تستغل لاعبي كرة القدم وكرة السلة مالياً. فهؤلاء الرياضيون هم الطلاب الوحيدون في الجامعة الذين يعملون حتى يأتوا بإيرادات كبيرة لجامعاتهم. ومع أنهم يحصلون على منحة دراسية مدفوعة النفقات لقاء جهودهم، لكن من المؤكد أن قيمة أفضل اللاعبين في نظر جامعاتهم تفوق قيمة هذه المنحة أشواطاً. ومع ذلك فإن جميع الكليات المنتمية إلى الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات ملتزمة بقاعدة مشتركة تمنعها من أن تقدم للاعبيها أكثر من منحة دراسية رياضية كاملة. ومن زاوية معينة، يبدو هذا الشرط كأنه طريقة مقبولة لوضع جميع الكليات المتنافسة على قدم المساواة. أما من زاوية أخرى فإن هذه القاعدة تبدو كأنها مؤامرة بين الجامعات من أجل استغلال الرياضيين؛ بمنعهم من الحصول على تعويض كامل لقاء خدماتهم. وإن بعض من يراقبون هذه المنافسات عن كثب يؤيدون الرأي الثاني. ويوافقهم الرأي أيضاً الرئيس السابق للرابطة الوطنية لرياضات الجامعة، حيث يقول: إن «مكافآت النجاح أصبحت هائلة، إلى درجة أن المستفيدين -وهم الكليات وموظفوها- غير مستعدين للتنازل-ولو- عن جزء بسيط من المغانم الراهنة والمستقبلية». وهو يشير في الواقع إلى أن «حماية الشباب من شرور التجارة ذريعة مكشوفة لعمليات الاحتكار التي تعود بالفائدة على الآخرين»[31].

محاولات التبرير:

لا شك في أن نهائيات الألعاب الرياضية -سواء كانت تستغل الرياضيين أم لا- أدت بالعديد من الجامعات إلى التنازل عن معايير القبول لديها وإلى تمييع مناهجها الدراسية، وإعطاء عدد من الرياضيين عند الضرورة تعليماً جامعياً زائفاً، على أنهم استطاعوا التخرج على أي حال. لكن، كيف يبرر رؤساء الجامعات وغيرهم من المسؤولين الأكاديميين هذه السياسات التي وصفتها مجلة تايم بأنها «تزييف للتعليم، ومهزلة تحط من قدر كل شهادة جامعية، وتقلل من شأن مهمة التعليم العالي»؟[32]

وكانت أولى الحجج إنكار وجود المشكلة من أساسها (وما زال البعض يعبر عن هذا الرأي أحياناً). وكما أشار رونالد سميث في وصفه للمأزق الذي وقع فيه رؤساء الجامعات منذ قرن مضى عند انتشار المنافسات الرياضية بشكل واضح جداً بين الكليات: «كان حل هذه المعضلة هو الادعاء أمام الناس أنها ألعاب هواة، برغم مشاركة المحترفين في واقع الأمر»[33]. إن المهمة التي أعلنتها الرابطة الوطنية لرياضات الجامعة حتى يومنا هذا هي: «الحفاظ على المنافسات الرياضية بين الكليات بوصفها جزءاً لا يتجزأ من البرنامج التعليمي، والإبقاء على الرياضيين بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الطلاب»[34]. أما الآن، وبعد انكشاف الحقيقة البائسة بشأن إدارة برامج كرة القدم وكرة السلة مراراً وتكراراً، فإن الإصرار على هذه الرواية صار صعباً بطبيعة الحال. لذلك قدم المدافعون عن الوضع الراهن سلسلة كاملة من أسباب أخرى لتبرير الممارسات القائمة.

وكان من أوائل هذه التبريرات الزعم بقدرة الألعاب الرياضية الجامعية على بناء شخصية الطلاب الرياضيين. ففي بداية القرن العشرين دافعت لجنة كلية هارفارد عن كرة القدم، فذكرت أن «اللعب الخشن، من غير وحشية أو جور، غالباً ما يميل إلى تطوير الشجاعة وحضور العقل، ويخلق روحاً رجولية».[35] كما طرح السياسي الشيوعي جورج ويل فكرة مماثلة منذ قرن من الزمن تقريباً، فألح على أن «الرياضة عالم من الانضباط والمهارة والتميز، مما يجعل لها دوراً حقيقياً تلعبه في الجامعات»[36]. أما في

الواقع، فلا يوجد دليل على أن نهائيات البرامج الرياضية قدمت هذه الآثار المفيدة، بل ثمة أدلة دامغة على أن الخبرة التعليمية لدى الرياضيين الجامعيين المتميزين ضحلة جداً، وعلى أن تطور نتائجهم العلمية أقل مما لدى غيرهم من الطلاب[37]. وقد وجدت معظم الأبحاث الساعية إلى قياس المنطق الأخلاقي وتطور المعنويات أن الرياضيين لا يبلغون مقدار التقدم الذي يحققه غيرهم[38]. ومن الصعب في جميع الأحوال الاعتقاد بأن فوائد الألعاب الرياضية المنظمة بالنسبة لشخصية الطالب لم تكن لتتحقق أيضاً عن طريق البرامج المنفذة دون تكثيف، وبعيداً عما يرافق الألعاب الرياضية الجامعية شديدة الضغط من تضحية بالمعايير الأكاديمية. ومع ذلك فإن أبطال إنكلترا في ساحة الوغى -الذين قيل إن شخصياتهم تشكلت في «ملاعب إيتون»- لم يحصلوا على منح دراسية رياضية لكي يلعبوا من أجل تسلية الناس، وتحقيق أرباح تجارية.

ولكن ثمة مجموعة صغيرة من المدربين- وخاصة جون تشاني من جامعة تيمبل- تطرح حجة أخرى دفاعاً عن المنافسات الرياضية بين الكليات، فتقول إنها تمنح شباب الأقليات الفقيرة سبيلاً للحصول على تعليم جامعي. ولا شك في أن فرقاً جامعية كثيرة -فرق كرة القدم وكرة السلة خاصةً- مكتظة بالأمريكيين من أصل أفريقي. لكن من المؤسف أن أكثر الكليات الأولى في التصنيف الرياضي -كما يبين سجل السيد تشاني من جامعة تيمبل- لم تستطع أن تخرِّج سوى نسبة بسيطة ممن عينتهم من الأقليات بين رياضييها. لكن كان من الأفضل للجامعات التي ترغب بإخلاص في تعليم عدد أكبر من الطلاب من الأقليات، أن تقدم منحاً دراسية نظامية لأفضل من تجدهم بين المتقدمين إليها، لا أن تعين الرياضيين من ذوي المؤهلات الأكاديمية الضعيفة، ثم تخضعهم لضغوط الألعاب الرياضية الجامعية المتميزة الكفيلة بصرف انتباههم عن أي شيء سواها.

ويقدم بعضهم سبباً آخر لاعتماد البرامج الرياضية الطويلة، وهو أن شهرة الفريق الفائز والحماس له يستطيعان جذب طلاب أفضل، وأكبر عدد من طلبات التسجيل. لكن الذين يزعمون هذا قلما يتساءلون عن السبب الذي يجعل كلية جامعية تفضل اجتذاب طلاب يختارونها بسبب فريق كرة القدم الذي لديها. وبصرف النظر عن

هـذا فـإن الزعم المذكور ذاته قائم على أسس واهيـة. ولقد وجدت دراسات كثيرة في السبعينيـات والثمانينيـات أن النجاح في كرة القدم وكرة السلة لا يرفع معدل درجات اختبـار القدرات الدراسيـة (SAT) للطـلاب في الكليات المشاركـة[39]. وقد خرجت بالنتيجـة عينها دراسة لاحقة أجراهـا أندرو زيمباليست للمدة الممتدة من 1981 إلى 1995 [40] . بـل إن مسحـاً أجـري مؤخراً في عـام 2001 أظهر أن الألعـاب الرياضية تأتـي في ذيل قائمة الأمور التي يأخذها الطلاب بعين الاعتبار عند تحديد الكلية التي يرغبون[41].لذلك فإن الألعاب الرياضية البارزة بشكل عام تعطي إستراتيجية مشكوكاً فيها لرفع جودة مجموع الطلاب، حتى في الكليات التي تضم أكثر الفرق نجاحاً.

ومـع هذا فإن بعض مناصري الألعاب الرياضيـة الجامعية يشيرون إلى أن الفرق الفائـزة تعزز الروح الجامعية، وترفع معنويات الطلاب. لكـن أحداً لا يذكر أيضاً أن مـن الضـروري اعتماد برنامج شديد الضغط لتحقيق هـذه النتائج. بل إن المسوحات التـي أجريـت في جامعـات مختارة تبـين أن الألعـاب الرياضية هي إحـدى الجوانب التـي يفضل الخريجون الشباب تخفيف التركيـز عليها[42]. علاوة على ذلك- وبمعزل عـن تحسين المعنويات- فإن اثنتـين على الأقل من الدراسـات التأسيسية تزعمان أن نهائيـات الألعاب الرياضية الجامعية قد تترك آثاراً مدمرة على الطلاب الجامعيين. ففـي بداية عـام 1929، خلص تقرير لمؤسسـة كارنيجي إلى أن «الاهتمـام بالكسب التجـاري من الألعاب الرياضية، الجامعية لم يأت في أي من مراحل العملية التعليمية بضرر أكبر مما تسبب به لطلاب الجامعات الأمريكية»[43]. وقد وصل الراحل إيرنست بويـر- الذي كان وزيراً للتعليم ورئيساً لعدة جامعـات- إلى النتيجة ذاتها عام 1989 في تقريـر لـه عن الكليات الأمريكيـة، أعده بصفته رئيس مؤسسـة كارنيجي للتعليم: «إن روح الاستهتـار الناتجة عن التجـاوزات في الألعاب الرياضية الجامعية تنتقل إلى الجوانـب الأخرى مـن حياة الطالب، بدءاً من تعزيز النفـاق في الجامعة، إلى فقدان المثل العليا الفردية»[64].

والظاهـر أن نفـراً مـن رؤسـاء الكليـات يظنـون أن نجـاح البرنامـج الرياضي يـؤدي علـى الأقل إلى حمـل الخريجين على تقـديم مبالغ أكـبر إلى مدرستهم الأم.

لكـن الظاهـر أن هذا الأمـل لا أساس له؛ فقد وجـد أندرو زيمباليسـت أن أي زيادة في الهبـات تكون متجهة إلى دعـم البرنامج الرياضي وحده[45] .كمـا أظهرت دراسة أجرتهـا مؤخـراً سـارة تيرنر مع لوريـن ميزيرف ووليـام باوين عـدم وجود علاقة واضحـة مستقرة بـين سجل الفوز والخسارة لفريق كرة القـدم، وبين الهبات العامة الآتيـة من الخريجين غير الرياضيين[46]. والواقع أن تحسن سجلات الفوز والخسارة في الجامعـات الخاصة الخمس الأولى في التصنيف الرياضي والمشمولة في الدراسة، أدى إلى انخفاضـ مستويات الهبات من الخريجين الرياضيين وغير الرياضيين على حـد سواء[47]. كما أظهر بحث سابق أجري على عينة من المؤسسات المصنفة رياضياً في المرتبـة الأولى (IA) أن الخريجـين شعروا بضـرورة تقليل التركيـز على الألعاب الرياضيـة، وأن كبار المانحـين من الخريجين كانوا علـى رأي زملائهم[48]. وخلاصة القـول -كما أشار ريتشارد كونكلين نائب رئيـس جامعة نوتردام صراحة-: «ردد من بعـدي: لا وجود لدليل تجريبي يظهر أن ثمـة علاقة بين إنجازات القسم والنجاح في جمع التمويل (من الخريجين)»[49].

وبرغـم كل أدلة النفي هذه نرى نفراً من رؤسـاء الكليات يتشبثون بأمل أن يتمكن فريـق ناجح جـداً في كرة القـدم أو كرة السلة مـن تحقيق قدر من شهـرة الجامعة، واجتذاب الطـلاب، وإقناع المشرعين، وحشد الجهات المانحـة بهدف رفع مؤسستهم إلى درجـة أعلـى في سلـم جامعـات الأبحاث الرائـدة. ومن ذلك قـول رئيس جامعة ميريلانـد دان موت: «إن البرنامـج الرياضي الناجح جداً والمشهور جـداً يفتح أبواباً كثـيرة جداً. إنه يغـير تفهم حكومة الولاية وقطاع الأعمـال والخريجين؛ وهو يستطيع تغيير تشريعات الولاية أيضاً»[50].

والواقع أنه ما من دليل موثوق على أن الفرق الرياضية الناجحة تزيد مخصصات الولاية أو عطاءات الخريجين إلى أي درجة يمكن قياسها. وإذا تجاوزنا هذه النقطة، فـلا ريب في أن الأمر يتطلب درجة عالية من النجـاح الرياضي للحصول على فرصة تحقيـق النتائج المأمولة. وبغية تحقيق القدر الـلازم من الشهرة قد يتعين على الفرق أن تتمكـن من الوصول إلى إحدى مباريات الكريكيـت البارزة، أو من حجز مكان لها في الجـولات الأخيرة ضمن نهائيات كرة السلة. وبما أن الجامعات الكبيرة لا تبنى في

يوم وليلة، فلعل الأمر يستلزم تمكن الجامعة من تكرار هذا النجاح الرياضي من غير انقطاع مدةً من الزمن. لكن إمكانية الطموح إلى تحقيق هذا السجل مقتصرة في الواقع على عدد قليل جداً من المؤسسات. فقليلة هي الفرق التي يمكن تصنيفها بين الفرق البارزة في سنة محددة، ناهيك عن الحفاظ على هذه المكانة طيلة عقد أو أكثر من السنين. بل إن الوضع أسوأ من هذا، فالتاريخ حافل بأمثلة عن مدارس استطاعت ترجمة النجاح الرياضي، فعززت مركزها في السلم الأكاديمي. لكن الجامعات التي أحرزت أبرز تقدم منذ عام 1950 -وهنا نتذكر ستانفورد أو جامعات أخرى غير بيريكلي- لم تحقق النجاح بسبب الألعاب الرياضية؛ بل ما من جامعة من الدرجة الأولى قادرة في الواقع على إقناعنا بأن نجاحها الأكاديمي تحقق إلى حد كبير بفضل سجل فرقها الرياضية.

ومجمل القول: إن فرص استخدام كرة القدم وكرة السلة لتعزيز المكانة الأكاديمية للجامعة تبدو ظنّية في أحسن الأحوال. والواضح أن الضغط لتحقيق الفوز يزداد بشكل كبير فعلاً عندما لا تكتفي الجامعات باعتبار فرقها الرياضية وسيلة لجني المال فقط، بل تبلغ حد جعلها رافعةً لتحسين وضع المؤسسة كلها. والنتيجة الوحيدة المرجحة لهذه العملية هي إلحاق أكبر الضرر بالمعايير الأكاديمية.

مأزق رؤساء الجامعات:

لعل أكثر رؤساء الجامعات لا يدركون- عن وعي حقاً- كل ما تتركه الألعاب الرياضية الجامعية من آثار على جامعاتهم. لكن معظمهم يشعر على الأقل بشيء من الانزعاج عندما يضطر إلى الاستمرار بعملية رياضية شديدة الضغط، أو إلى الدفاع عنها، مع كل ما تنطوي عليه من تنازلات فيما يتعلق بالمعايير الأكاديمية. بل قد يوافق بعضهم بصمت على رأي أحد الرؤساء السابقين لجامعة ميشيغان الذي ترأس واحداً من أكبر البرامج الأكثر نجاحاً على مستوى البلاد: «إن السباق المجنون نحو الشهرة وتحقيق الأرباح من المنافسات الرياضية بين الكليات هو عمل الحمقى بكل وضوح»[51].

ومهما تكن المشاعر الحقيقية، فإن الرؤساء الحاليين يشعرون أنهم محاصرون ضمن نظام يعجزون عن تغييره. ولأنهم ملتزمون بجداول زمنية ثابتة تمتد إلى سنوات قادمة، فهم غير قادرين على إصلاح ممارساتهم الحالية دون مواجهة الخزي على أرض الملعب، وصرخات الغضب من مشجعيهم، مع انخفاض حاد في الإيرادات التي تلزمهم لدفع نفقات مرافقهم الرياضية باهظة التكاليف. ومع أن غالبية خريجي هذه الجامعات قد يرغبون في تقليل التركيز على الألعاب الرياضية، إلا أن ثمة مجموعة -أو قليلاً- من الخريجين لا يريد هذا. لكن ما من شك في أن هذا النفر القليل يكون كثيراً مسموع الصوت في عدد من المؤسسات. علاوة على ذلك فإن الجهات التشريعية في مختلف الولايات، وفئات كبيرة من الجمهور مهتمون غاية الاهتمام بالمنافسات الرياضية في الكليات، وخاصة في مناطق الجنوب والغرب الأوسط والغرب. بل إن فرق كرة القدم والسلة في بعض المناطق تمثل رموزاً مهمة تفخر بها ولاياتها. وربما أدى أي إصلاح يضعف تنافسيتها إلى رد فعل انتقامي من جانب حاكم الولاية أو هيئتها التشريعية.

ويجد رؤساء الجامعات اليوم صعوبة خاصة في مواجهة هذه المعارضة. فالكل واقع تحت ضغطٍ لجمع مبالغ كبيرة من المال سنوياً من مجموعة من المصادر. والضغط يمارس من الخريجين، والهيئات التشريعية في الولاية، والجهات الفدرالية، والمؤسسات. صحيح أن تعدد مصادر التمويل يحمي الجامعة من فرط الاعتماد على شكل واحد من أشكال الدعم، لكنه يعني أيضاً أن المؤسسة يمكن أن تقع في مشكلة خطرة إن هي خسرت ثقة أيٍّ من مؤيديها الرئيسين. وفي ظل هذه الظروف، عادة ما يشعر رئيس الجامعة بضعف غريب، فهو غير مستعد للمخاطرة بإغضاب أي مجموعة مهمة، أو للتورط في أي نوع من الجدال يمكن أن يحمل الجهات المانحة المهمة على الظن بأن الإدارة واقعة «في مشكلة» ما. فضلاً على هذا فإن احتمال الاضطرار إلى قضاء ساعات طويلة في الإختلاف بشأن الألعاب الرياضية يصيب قياديي الجامعات بالفزع، وهم المشغولون أصلاً بالعمل للمحافظة على فعالية مؤسساتهم المتطورة

باهظة الكلفة. لذلك فإن محدودية الوقت- إضافة إلى الاعتماد على مساندين كثر- هو ما يجعل عدداً كبيراً من رؤساء الجامعات اليوم يبدون مترددين بشأن التصرف بجرأة، أو التحدث صراحة في القضايا المثيرة للجدل*. ومما يدعو إلى السخرية أن أكثر رؤساء الجامعات نجاحاً بين الأجيال السابقة، الذين تركوا إرثاً استمر إلى يومنا هذا قد حققوا سمعتهم المتميزة من الفوز في صراعات شاقة مثيرة للجدل دارت بشأن مسائل مهمة. لكن هؤلاء الرؤساء كانوا ينعمون بحرية تصرف أكبر من نظرائهم في أيامنا هذه؛ فمراكزهم لم تكن حساسة إزاء هذا العدد الكبير من أفراد الجمهور، وهم لم يكونوا مثقلين بهذا الكم الهائل من المسؤوليات.

ولهذا يبدو إصلاح الألعاب الرياضية في ظل الظروف الراهنة أمراً مستحيلاً حقاً في معظم المدارس المصنفة رياضياً في المستوى الأول. فلعل المساعي الجدية في هذا الاتجاه تصل برؤساء بعض الجامعات إلى خسارة وظائفهم. بينما نجد في جامعات أخرى أن المؤسسة تنفق مالاً كثيراً على مرافقها الرياضية والبنية التحتية إلى حد يجعلها تتكبد خسائر فادحة إن هي تخلت عن أحد البرامج المتميزة. ولعل رؤساء الجامعات يجدون أنفسهم في معظم الحالات ملزمين بالتصويت للدفاع عن عملياتهم الإصلاحية، إلى درجة تجعلهم يتجاهلون مسؤوليات أخرى مهمة. وخلاصة القول: إنهم أسرى وضع لا يحبونه، لكنهم يشعرون بعجزهم عن تغييره[52].

* كثر انتقاد وسائل الإعلام الموجه إلى رؤساء الجامعات لعدم تحدثهم علناً في قضايا مهمة تنتمي إلى زماننا الحاضر، لكن لعل لديهم أسباب وجيهة تحملهم على الامتناع عن الإدلاء بأي تصريح بشأن المسائل المتصلة بالسياسات الوطنية خارج مجالي التعليم والأبحاث. وغالباً ما نرى النقاد يتحدثون عن عمالقة من الزمن الماضي كانت لهم مشاركة بارزة في النقاشات الوطنية؛ لكن هؤلاء النقاد لا يكلفون أنفسهم دائماً عناء البحث في وجاهة هذه الآراء الصادرة عن رؤساء الجامعات. ولعل من المفيد أن يعلموا أن رئيس هارفارد الأعظم تشارلز دبليو إيليوت قد تحدث صراحة ضد النقابات ،وعارض الزواج بين الجماعات العرقية المختلفة، وآثر التصويت لصالح مؤهلات الملكية. بينما قام سلفه إيه. لورنس لويل بإبعاد الطلاب السود عن مساكن المستجدين ،ولعب دوراً بارزاً قوياً في معارضة ترشيح لويس براندايز إلى المحكمةالعليا. وتشير هذه الأمثلة إلى أن رؤساء الجامعات لا يستطيعون قيادة المؤسسة التعليمية بالشكل الأفضل إن هم اتخذوا مواقف عامة من قضايا لا يملكون معرفة حقيقية بها.

دروس من ميادين اللعب:

ما هي الدروس التي يمكن أن نستقيها من المنافسات الرياضية بين الجامعات بشأن مخاطر إضفاء الصفة التجارية؟ تبين قصة نهائيات الألعاب الرياضية أولاً أن الجامعات الأمريكية -على الرغم من مثلها السامية- ليست منزهة عن التضحية بالقيم الأكاديمية لصالح كسب المال، وإن كانت قيماً أساسية مثل معايير القبول والنجاح في المقررات. وهي لن تقلل من استغلال طلابها من أجل النجاح في ميدان اللعب عند الضرورة. وبرغم أن الجامعات تعلن على نحو منتظم أنها تسعى إلى مساعدة جميع الطلاب في تطوير إمكانياتهم الفكرية بشكل كامل، فهي تسمح للألعاب الرياضية بأن تستهلك حياة اللاعبين من طلابها إلى درجة قد تحرمهم من خوض تجربتهم الجامعية وتحصيل ثمارها على نحو كامل. وبذلك نرى أن الجامعات تساوم على الهدف الأهم من أهداف المؤسسات الأكاديمية كلها.

وثمة عدد قليل من الجامعات الخاصة المتقدمة التي استطاعت جذب الرياضيين الموهوبين من طلبتها ليشكلوا فرقاً ممتازة، دون أن يؤثر ذلك على أدائهم الدراسي الجيد. كما بذلت بعض المدارس (الكليات الكاثوليكية خاصةً) جهوداً جريئة مثمرة لمساعدة الرياضيين في الحصول على شهاداتهم الجامعية. لكن هذا يتطلب من - أفضل تلك المؤسسات أيضاً- خوض غمار مساومات مضنية متواصلة بشأن شروطها القياسية لقبول الطلاب، حتى تكون لها فرق رياضية تستطيع المنافسة في الملاعب. أما بقية الجامعات فعليها أن تتحمل الانخفاض المحزن في معدلات التخرج، وأن تتغاضى عن تخفيف صعوبة المتطلبات الدرسية المفروضة على كثير من لاعبيها في فرق كرة القدم وكرة السلة.

وثمة درس آخر نتعلمه من المنافسات الرياضية، وهو ما قد يتكشف من الوهم بتحقيق الأرباح. وبرغم الزيادة الثابتة في ما تحققه الألعاب الرياضية الجامعية من إيرادات، يبدو أن التكاليف تزيد بالسرعة نفسها تقريباً، وذلك بسبب مستويات الإنفاق التي تضعها الفرق الأكثر نجاحاً، ثم تكافح الكليات المتنافسة حتى تضاهيها. بل لعل المنافسة تبلغ أبعاداً سخيفة في بعض الأحيان، ففي عام 2001 أنفقت جامعة

أوريغـون 250 ألف دولار ثمن لوحة إعلانات بارتفـاع مئة قدم أقامتها بجانب حديقة ماديسـون سكويـر في مانهاتـن (أي على بعـد أكثر من ثلاثة آلاف ميـل عن الجامعة نفسهـا)، لكي تقوم بالدعاية للاعبها الظهـير جوي هارينغتون، أملاً في فوزه بجائزة هيسمن (التي تمنح سنوياً لأفضل لاعب كرة قدم في الكليات الأمريكية). وقد أوضح مديـر الفريق الرياضي بيل موس رداً علـى الانتقادات اللاذعة التي وجهها بعض من في الكليـة ضد هذا الإنفاق، فقال: «طالما ظل سباق التسلح قائماً، فسوف نبقى جزءاً منـه»[53]. ولعـل الأمر كذلـك حقاً! لكن ما من شـك في أن هذا «السبـاق» محبط جداً بالنسبة لمعظم رؤساء الجامعات. لذلك تجري مساوات كثيرة على المعايير الأكاديمية وتقع فضائح كثيرة تافهة؛ لكن قلة من المؤسسات فقط تنجح (مع ذلك) في جني ربح ثابت من برامجها الرياضية.

وثمة درس آخر نستقيه من قصة الألعاب الرياضية، وهو شدة تأثير إغراء المال في وضع تعريفات جديدة للممارسـات كانت مدانة رسمياً قبل أجيال، وتشريعها بصورة تدريجيـة. فسرعان مـا استبعدت القرارات الأولى ضد تقاضـي رسوم القبول عندما اتضحت الإمكانيات المالية لنهائيات كرة القدم. ففي عام 1873، رفض رئيس جامعة كورنيـل -بناءً علـى أسس أكاديمية- السمـاح لفريق كرة القـدم في جامعته بمغادرة الحرم الجامعي من أجل اللعب في كلية أخرى، وقال: «لن أسمح لثلاثين رجلاً بالسفر مسافـة أربعمئـة ميل من أجل مجـرد تقاذف كيس منفوخ بالهـواء»[54]. وبعد قرن من الزمن، أصبحت الجامعات تسمح لفرق كرة السلة لديها بالانقطاع المتكرر عن الدروس بسبـب مبارياـت منتصف الأسبـوع الجارية في مناطق بعيدة. وقبيـل الحرب العالمية الثانيـة، رفضـت إدارة جامعة نوتـردام قبول المال لقاء بث مبارياتهـا في كرة القدم، ورفضـت دعـوة للمشاركة في بطولـة (Sugar Bowl) بحجة أن «إقامـة ألعاب ما بعد الموسـم ستكون على حساب قيم مادية وأكاديمية كثـيرة تتعلق إلى حد بعيد بمشاركة الطلاب في كرة القدم»[55]. أما اليوم فإن من شأن المدرب الرياضي في جامعة نوتردام أن يخسـر وظيفته إذا لم يستطع إيصال فريقه إلى بطولة العام القادم ، في حين نرى الجامعـة توقـع عقداً مع شبكـة إن بي سي لعرض مباريات كرة القـدم الخاصة بها

علـى شاشة التلفاز مقابل مبلغ يزيد على ستة ملايين دولار سنوياً[56]. ومن عام 1906 حتـى عام 1948، مـا فتئت الرابطة الوطنيـة للرياضة الجامعية توجـه الإدانات إلى المنح الدراسية الرياضية؛ لكن المخالفات زادت إلى درجة أصبحت معها أمراً شائعاً. لكـن الرابطة قامت في عام 1948 بتعديل القانـون لكي يسمح بالمنح الرياضية حسب الحاجة، ثم عدلته مجدداً بعد خمس سنوات لكي يسمح بالمنح الدراسية الكاملة دون اعتبار للحاجة أو الضـرورة[57]. ومنذ ذلك الحين وهي تقدم تدريجياً تنازلات أخرى، إذ نراهـا تجيز إضافة مبالغ مالية من أجل «النثريـات» ومنحت المدربين سلطة أكبر على الرياضيين في فرقهم.

وأخـيراً، فإن «البرامج الرياضيـة المتميزة» تبين أن رؤساء الجامعات غير قادرين علـى إعادة القيم الأكاديميـة إذا ما فازت الممارسات التجاريـة المربحة بموطئ قدم ثابـت. لقد خلص هـاوارد سيفيج مؤلـف الدراسة آنفة الذكر عـن مؤسسة كارنيجي في عـام 1929 إلى أن «الرجـل الذي يتمتع بأكبر إمكانيـات النجاح لاستئصال شرور التجنيـد والدعم المـالي هو رئيس الجامعة.. كما أن الجامعـة أو الكلية التي تجمع في ظـل قيادة قادرة على نبذ هـذه الممارسات، قادرة على ذلك»[58]. ولعل هذا التشخيص كان صحيحـاً في زمـن تلك الدراسة؛ فقد استطاع روبـرت هتشكينز إلغاء كرة القدم في جامعة شيكاغو، وأخرج مؤسسته من قائمة العشرة الكبار (Big Ten). لكن رئيساً حازماً -مثل هتشكينز- سيجد في أيامنا هذه إستحالة اتخاذ إجراء مماثل في جامعة التزمـت بنهائيات كرة القدم وكرة السلة. إن هـذه النتيجة الكئيبة تؤكد الحاجة إلى التفكـير جيداً قبل الانغماس في نشاط جديد يبـدو مربحاً. فعند المضي قدماً في هذه المخاطرة، ومع بدء نشوء مصالح شخصية وتبعيات مالية، يرجح أن يكون أوان العودة إلى الوراء قد فات حقاً.